التصرف في النحو العربي
(مفهومه وأنواعه)

د.عادل فتحي رياض

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله الطاهرين. وبعد؛

فإن علم النحو العربي علم منضبط له أصوله وأحكامه وشواهده، وتعليلاتُ علمائه المبِينةُ عن حكمة أصحاب هذا اللسان. والعلوم المنضبطة لها نظرياتها وكلياتها التي تندرج تحتها القواعد والجزئيات.

وقد حاول الباحثون الوقوف على منطلقات الفكر النحوي ونظرياته؛ ليفسروا أحكامه وعلاقة جزئياته بكلياته، فكانت نظرية العامل والتعلق والقرائن والنصية ...إلخ، وكلها تجارب حميدة تحاول متضافرةً تفسير هذا الصرح العلمي المتين.

ولقد وجدت بالتتبع أن ثمة قضية (أو مفهوم أو مصطلح) قد ينظر إليها على أنها مجرد قيد في تعريف أو مسألة في باب، وهي في الحقيقة أمر كلي تتشعب جزئياته في أبواب النحو، ألا وهي قضية (التصرف)، فقد كان التصرف مراعًى في الدرس النحوي، ملاحَظا عند التقعيد والتوجيه والشرح والتحليل، وجعله النحاة ضابطا تارة، وجعلوا له ضوابط تارة أخرى، وذُكِرَ التصرف في كتب النحو والأعاريب في أبواب شتى، كالظرف والفعل والمفعول المطلق وأسماء الأفعال والنواسخ ... إلخ

قد وجدت مسائل التصرف وأحكامه كثيرة تصلح لرسالة أكاديمية ترصد المزيد من ضوابطه وأحكامه وتجمع متفرقاته لتخرج إلينا نظرية مُحْكَمة أخرى للنحو العربي، يكون بحثي هذا لبنة فيها، كاشفًا لأسرارها وأنواعها وعناية النحاة بها.

وتأتي صعوبة هذا البحث في جدّته، وعدم انحصار مسائله في باب واحد أو كتب ذات موضوعات محددة؛ بل إن مسائله تكاد تستوعب الأبواب النحوية كلها. ولقد حرصت على تتبع الضوابط التي ذكرها النحاة في ثنايا تقعيدهم أو توجيههم وإعرابه، وجمعها والتمثيل لها؛ ليبرز هذا البحث ضوابط التصرف وقواعده؛ وإن لم يكن الغرض منه استقصاء المسائل وحصرها، أو تفصيل الأحكام النحوية في كل جزئية.

ولقد رأيت أن تنتظم مسائل البحث في فصلين وخاتمة:

الأول: مفهوم مصطلح التصرف.

إذ إنني لم أجد حدّا جامعا مانعا يجمع أشتاته، بالإضافة إلى أن النحاة أحيانا قد يذكرونه ويقصدون به المعنى اللغوي وهو التغير أو التغيير، فوضعت له تعريفا يجمع أنواعه مستعينا بكلام النحاة في سياق أعاريبهم وتقعيدهم، وفرقت بينه وبين مصطلح الاتساع.

والفصل الثاني: أنواع التصرف.

ورأيت أن الأنواع الكبرى التي ترد في كلام النحاة ثلاثة، وقد سميتها: تصرف البنية، وتصرف الإعراب، وتصرف النيابة.

ثم الخاتمة: أذكر فيها أهم النتائج والتوصيات.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول: مفهوم مصطلح "التصرف"

التصرف لغةً:

(صَرَفَ) : (الصَّادُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ) مُعْظَمُ بَابِهِ يَدُلُّ عَلَى رَجْعِ الشَّيْءِ. مِنْ ذَلِكَ صَرَفْتُ الْقَوْمَ صَرْفًا وَانْصَرَفُوا، إِذَا رَجَعْتَهُمْ فَرَجَعُوا.[1]

الصَّرْفُ: رَدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَفَ، وصرف الشيء: أعمله في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه، وتصرف هو. وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب. الليث: تصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة ... والصرف: التقلب والحيلة.[2]

---

[1] المقاييس لابن فارس ٣/ ٣٤٢، ٣٤٣

[2] انظر: لسان العرب لابن منظور (ص ر ف) ٩/ ١٨٩، ١٩٠

وقد استعمل ابن جني التصرف في معناه اللغوي عند تعريفه "النحو" فقال: " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[٣]

ومن أقرب النصوص إلى المعنى الاصطلاحي "التقليب: تغيير الشيء من حال إلى حال ... وتقليب الله القلوب والبصائر: صرفها عن رأي إلى رأي... والتقلب: التصرف، قال تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾[٤]"[٥]

التصرف اصطلاحًا:

لقد اختلف التعبير عن معنى "التصرف" بحسب الباب الذي يُذكر فيه، فالفعل المتصرف: ما يأتي منه المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ...

والمفعول المطلق غير المتصرف: ما يلزم النصب على المصدرية ولا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بالإضافة.[٦]

ولم أجد تعريفا يحُدّ "التصرف" بوصفه مصطلحا يجمع أشكاله كلها الواردة في أبواب النحو، وأرى أن حدّه الجامع لأنواعه هو:

"عدم لزوم الكلمة حالا واحدة أو حالات محصورة"

و"عدم التصرف": "لزوم الكلمة حالا واحدة أو حالات محصورة".

وإن شئت زدتَ بعد (محصورة) :"من بنية أو إعراب أو نيابة" ليجمع أنواعه التي سأذكرها في البحث.

---

[٣] الخصائص ١/ ٣٥
[٤] سورة النحل ٤٦
[٥] التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي ص ١٠٦
[٦] كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٤٤١

والمتتبع مواطن ذكر التصرف في كلام النحاة يجد مرادهم به مندرجا في التعريف السابق، وإن اختلفت الأبواب النحوية الوارد فيها، ولكي أدلل على صحة هذا التعريف، أذكر شواهد من كلام النحاة تؤيده، فمن ذلك:

قول سيبويه: "هذا باب متصرَّف (رويدا)"[٧] ثم ذكر فيه مجيئه حالا وصفة واسم فعل وكأنه يعني بـ"متصرَّف": تنوع أحوالها.

وقال: "فحنانيك لا يتصرف كما لا يتصرف سبحان الله"[٨]

وقال المبرد: "فأما ما لا يتصرف فنحو (عند) و (سوى) و (ذات مرة) ... فلا يجوز الإخبار عن شيء منها ... والرفع فيها محال؛ لأنها لا تكون أسماء غير ظروف"[٩]

وقال ابن السراج: "واعلم أن كل فعل لزم بناء واحدا فهو غير متصرف"[١٠]

إلى أن يقول ابن مالك: "وما سوى ليس ودام من أفعال هذا الباب يتصرف، أي يستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر"[١١]

وقال: "وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف، فالمتصرف ما يجوز أن يخبر عنه أو يجرّ بغير "من". وغير المتصرف ما لا يعامل بذلك"[١٢]

وقال في "الخلاصة" في باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفا:

وما يرى ظرفا وغير ظرف	فذاك ذو تصرّفٍ في العرف
وغير ذي التصرّف الذي لزم	ظرفيّة أو شبهها من الكلم

فقوله: "فذاك ذو تصرف في العرف" أي: العرف النحويّ كيوم ومكان تقول: سرت يوم الجمعة، وجلست مكانك، فهما ظرفان. وتقول: اليوم مبارك ومكانك

---

(٧) الكتاب ١ / ٢٤٣
(٨) الكتاب ١/ ٣٤٨
(٩) المقتضب ٤ / ٣٥٣
(١٠) الأصول ١/ ٩٨
(١١) شرح التسهيل ١ / ٣٤٣
(١٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٠١

طاهر، وأعجبني اليوم ومكانك، وشهدت يوم الجمل، وأحببت مكان زيد، فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلًا، وفي الثالث مفعولًا به، وكذا ما أشبهها.

وقوله: "وغير ذي التصرف" أي: منهما وهو "الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم" أي: غير المتصرف وهو الملازم للظرفية.(١٣)

وقال السيوطي: "الفعل متصرف، وهو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه، وهو كثير. وجامد بخلافه، وهو معدود"(١٤)

وقال: "أسماء الأفعال أي هذا مبحثها هي أسماء قامت مقامها أي مقام الأفعال في العمل غير متصرفة لا تصرف الأفعال إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرف الأسماء إذا لا يسند إليها فتكون مبتدأة أو فاعلة ولا يخبر عنها فتكون مفعولا بها أو مجرورة"(١٥)

وقال: "ظرف الزمان قسمان:

أحدهما: متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو ينتصب مفعولا به أو ينجر بغير (من) كسرني يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة وأجئت يوم الجمعة، و ﴿ليجمعنكم إلى يوم القيامة﴾(١٦) ...

الثاني: غير متصرف بأن لا يخبر عنه ولا يجر بغير (من) بل يلزم النصب على الظرفية أو يجر ب (من)"(١٧)

فلا خلاف بينهم في أن التصرف: "عدم لزوم الكلمة حالا واحدة أو حالات محصورة، من بنية أو إعراب أو نيابة".. وعدم التصرف نقيضه.

---

(١٣) انظر شرح ألفية ابن مالك، للأشموني ٢/ ١٣١
(١٤) همع الهوامع، للسيوطي ٣/ ١٧
(١٥) همع الهوامع، للسيوطي ٣/ ١٠٢
(١٦) النساء: ٧٦
(١٧) همع الهوامع ٢/ ١٣٩

وأطلق سيبويه مصطلح (المتمكّن) وأراد به (المتصرف) و (المعرَب)، و(غير المتمكن) هو نفسه غير المتصرف أو المبني، ثم شاع إطلاق متأخري النحاة (المتمكن) على المعرَب وحده.[١٨]

ثم إن النحاة لا يحصرون درجات التصرف في (التام والناقص)[١٩]، بل قد جاء في كلامهم ـ وبخاصة المتأخرون ـ تصريحهم بأن التصرف درجات فمنه: التام والكثير والمتوسط والقليل والنادر.[٢٠]

وقد كان مصطلح التصرف مراعًى في الدرس النحوي، ملاحَظا عند التقعيد والتوجيه والشرح والتحليل، وجعله النحاة ضابطا تارة، وجعلوا له ضوابط تارة أخرى، وحرصوا على ضبطه في أشكاله الثلاثة: البنية والإعراب والنيابة، ومن شواهد ذلك قولهم:[٢١]

ـ "كل فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر"[٢٢]

ـ "ما لا يتصرف لا يتصرف عمله"[٢٣]

ـ "الأصول لقوتها يتصرف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها"[٢٤] وبصياغة أخرى: "الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع"[٢٥]

---

(١٨) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٧٢، ٢٢٦ ، ٣/ ٢٩٩ ، الإنصاف للأنباري ١/ ٢٣٣، نتائج الفكر ص ٧٥، شرح الشافية للرضي ١/ ٢٩٠ ، أوضح المسالك لابن هشام ١/ ٥٤ ، شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٦، ٣/ ٣٢٠

(١٩) يقول أ.د أحمد سليمان ياقوت عن الأفعال ذات التصرف الناقص: "وقد اصطلح معظم النحويين على تسميتها بالأفعال الجامدة وشبه الجامدة، ومنهم من يسميها ـ وهو الأليق ـ بالأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ويجمع بين هذه الأفعال كما يستبين من اسمها أنها إما لا تتصرف إطلاقا، أي تبقى على صورة واحدة لا تتعداها. وإما تتصرف تصرفا جزئيا فتجيء على صورة أو صورتين"ا.ه (الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة) ص٧

(٢٠) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٢٣٠. البحر المحيط، لأبي حيان ١/ ٣٨٨، ٤٠١. ٢/ ٨٤. شرح الكافية، للرضي ١/ ٥٠٠، حاشية الصبان ٢/ ١٣١

(٢١) وسيأتي ذلك مبثوثا في ثنايا أنواع التصرف

(٢٢) المقتضب للمبرد ٤/ ٨٧

(٢٣) الأصول لابن السراج ١/ ١٤٢

(٢٤) الخصائص لابن جني ٢/ ٢٠٦

- "التصرف من خصائص الأفعال"[٢٦]

- "الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله"[٢٧]

- "تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه"[٢٨]

- "ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة"[٢٩]

- "الفعل (أي: عسى) وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتمكن والحرف"[٣٠]

- "الحروف لا يتصرف فيها"[٣١]. وبلفظ آخر: "الحروف عديمة التصرف"[٣٢]

- "ولا يتصرف في فعل التعجب بتقديم ولا تأخير ولا فصل"[٣٣]

- "وإنما لم يتصرف في نعم وبئس لكونهما علمين في المدح والذم"[٣٤]

وقد يكون التصرف أو عدمه مظهرا من مظاهر انسجام الأبواب الصرفية، فعدم التغيّر يمنع التغيير، وبعبارة البحث: عدم تصرف الكلمة في نفسها تمنع حدوث أنواع أخرى من التصرف فيها. فمن ذلك أنهم لم يكسروا لام (ليس) في (لَستُ) "مع أنه يائي من باب فَعِل المكسور العين، وأحدهما يكفي للكسر كبِعت وخِفت، فكيف بهما جميعًا؟ وذلك لأنه لما لم يتصرَّف حذفت الكسرة نسيًا ولم تنقل إلى ما قبل الياء، فصار ليس كـ(ليت). ولم يقلبوا الياء ألفًا؛ لأن ذلك تصرف[٣٥]،

---

(٢٥) الإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٥٠٥
(٢٦) المرجع السابق ١/ ٨٦، ١٠٤، ٢٢٧
(٢٧) المرجع السابق ١/ ١٣٠، ٢٠٣
(٢٨) المرجع السابق ١/ ١٣٢
(٢٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٧
(٣٠) شرح الشافية في الصرف للرضي ٣/ ٢٢٨
(٣١) شرح الكافية في النحو للرضي ٤/ ٢١٤
(٣٢) المرجع السابق ٢/ ٤٦١
(٣٣) المرجع السابق ٤/ ٢٢٧
(٣٤) المرجع السابق ٤/ ٢٣٩
(٣٥) أي: تغيير في أصل الكلمة.

كما أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف، فلما كان الفعل غير متصرف لم يتصرف فيه بقلب ولا نقل"[٣٦]

ـ الفرق بين التصرف والاتساع.

الاتساع مصطلح استعمله سيبويه ومَنْ بعده، وليس هو التصرف الذي ذكرتُ حدَّه آنفا، وإن كان بينهما علاقة ما ستتجلى بعد ذكر شيء من كلامهم للوقوف على مرادهم بمصطلح الاتساع.

قال سيبويه: "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى؛ لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"[٣٧]

وقال: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدُّه: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها﴾[٣٨] وإنما يريد أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملا في الأهل لو كان ها هنا"[٣٩]

وقال أيضا: "هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وذلك قولك: يا سارقَ الليلة أهل الدار، وتقول على هذا الحد: سرقت الليلةَ أهل الدار، فتجري (الليلة) على الفعل في سعة الكلام"[٤٠]

فالاتساع في كلامه نوع من المجاز عند البلاغيين، فالحذف والتضمين ووضع الكلمة موضع أخرى؛ اتساعٌ.

"فالاتساع عنده يعني التصرف في العبارة بتغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات بحذف ودون حذف؛ بغية الإيجاز والاختصار اعتمادا على أن المعنى الأصلي للعبارة مفهوم للمخاطَب، ولا يحدث هذا التغيير في المعنى النحوي إشكالا لديه"[٤١]

---

(٣٦) شرح الشافية للرضي ٣/ ١٥٠ بتصرف يسير.
(٣٧) الكتاب ١/ ٢١١
(٣٨) سورة يوسف ٨٢
(٣٩) الكتاب ١/ ٢١٢ وانظر "مفهوم الاتساع وضوابطه" لبهاء الدين عبد الوهاب ص ١٤
(٤٠) الكتاب ١/ ١٧٥
(٤١) مفهوم الاتساع وضوابطه، بهاء الدين عبد الوهاب ص ٢١

وجعل ابن السراج الحذف هو باب الاتساع الأكبر؛ بل إن الاتساع عنده ضرب من الحذف، وقد عقد له بابا في "الأصول" بدأه بقوله: "اعلم: أن الاتساع ضربٌ من الحذف إلا أن الفرقَ بين هذا الباب والباب الذي قبله[٤٢]، أن هذا تُقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العاملَ فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على حالهِ في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم.

فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٤٣] تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ، يريدون: أهل الطريقِ وقولهُ: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[٤٤] إنما هو بِرُّ مَنْ آمنَ بالله.

وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: "صيدَ عليه يومانِ" وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين، و"ولدَ لَهُ ستونَ عامًا" والتأويل: "ولدَ لَهُ الولد في ستين عامًا" ومن ذلك قولهُ عز وجل: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[٤٥] وقولهم: "نَهارُك صائمٌ وليلُكَ قائمٌ" وإنما المعنى: "أنَّكَ صائمٌ في النهار وقائمٌ في الليل" وكذلك:

يا سارِقَ اللَّيلةِ أهلَ الدَّار. وإنما سرق في الليلة، وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به..."[٤٦]

فيدخل تحت مصطلح (الاتساع) كل كلام وضعته العرب في غير موضعه أو ضمنته معنى غير معناه.[٤٧]

ومما سبق من نصوص يمكننا أن نحصر العلاقة بين الاتساع والتصرف في العموم والخصوص المطلق؛ فكل تصرف اتساع، وليس كل اتساع تصرفًا،

---

(٤٢) يعني باب : (ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار) ٢/ ٢٤٧
(٤٣) يوسف: ٨٢
(٤٤) البقرة ١٧٧
(٤٥) سبأ ٣٣
(٤٦) الأصول لابن السراج ٢/ ٢٥٥
(٤٧) انظر بحث: "الاتساع قديما" لقاسم محمد صالح. مجلة جرش للبحوث، الأردن مج ٨، ع٢، ٢٠٠٤
وبحث: "الاتساع عند ابن الشجري" لسعد الدين إبراهيم. مجلة التراث العربي، دمشق، ع١٣٠، ٢٠١٣

وأن التصرف من مظاهر اتساع العرب في كلامها؛ لذا ذكر السيوطي في (الأشباه والنظائر النحوية) تصرف الظروف في مباحث باب الاتساع[٤٨]. بيد أننا قد نلمح فارقا خفيا بينهما، وهو أن الاتساع مرده إلى استعمال المتكلم، والتصرف مرده إلى وضع اللفظ غالبا.

****

الفصل الثاني: أنواع التصرف

لقد اجتهدت في حصر التصرف الوارد ذكره في كلام النحاة، ورأيت أن أحسن تقسيم لأنواعه، أن ينظر إلى الكلمة باعتبارات ثلاثة: الأول: بِنية الكلمة وحروفها من حيث ثبوت الصيغة وتغيرها، ومن حيث صلاحها للأزمنة المختلفة، فوجد أن ذلك أكثر مسائله في الأفعال، وسميته "تصرف البنية".

ثم الاعتبار الثاني: من حيث ثبوت العلامة الإعرابية، أو صحة مجيء الكلمة في مواقع إعرابية مختلفة. ووجدت أن أكثر مسائله في باب الأسماء، وسميته "تصرف الإعراب".

والاعتبار الأخير: باعتبار صحة مجيء الكلمة نيابة عن أخرى في العمل، وصحة وقوعها موقعها، ويدخل فيه الفعل والاسم والحرف، وسميته "تصرف النيابة".

ولا يخفى أن أبواب النحو متداخلة ويُبنى بعضها على بعض، وقد يقع التداخل بين الأنواع الثلاثة المتقدمة، ولكن دون إخلال أو اضطراب.

النوع الأول: تصرف البِنية

الفعل هو الباب الرئيس في بحث مسائل تصرف البنية، والأصل في الفعل التصرف، ولا توجد علة واحدة لعدم التصرف بعض الأفعال، بل كان لكل فعل نظر للنحاة يجتهدون في بيان علة عدم تصرفه (أو حكمة ذلك أو سببه)، مع اشتراك هذه الأفعال في كثير من آثار عدم التصرف كضعف العمل والتزام الرتبة وغيرها مما سيُذكر هنا.

---

(٤٨) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٣٢

ومعنى الفعل المتصرف البنية: ما لا يلزم بناء واحدًا. قال ابن السراج: "واعلم أن كل فعل لزم بناء واحدا فهو غير متصرف"[٤٩]. وفصّل ذلك ابن مالك بقوله: "أي: يُستعمل منه ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ واسمُ فاعلٍ ومصدرٌ .."[٥٠] فتصرف البنية هو تصرف اللفظ، وهو من خصائص الأفعال[٥١].

وقال السيوطي: "الفعل متصرف، وهو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه، وهو كثير. وجامد بخلافه، وهو معدود"[٥٢]

كل ما تضمن ما ليس له في الأصل فإنه منع شيئا مما له في الأصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه. مثاله: نعم وبئس فإنهما إنما منعا التصرف لأن لفظهما ماض ومعناهما إنشاء المدح والذم، فلما تضمنا ما ليس لهما في الأصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك.[٥٣]

وقد عُنِي النحاة بمبحث تصرف البنية في تقعيدهم وتوجيههم، ومن مظاهر هذه العناية: بيان علة عدم تصرف الفعل، وأثره في رتبة معموله، وفي رتبة مكملات الجملة كالحال والتمييز، وأثر عدم التصرف فيما لاعمل له فيه، نحو التفريق بين أنواع (أنْ)، ومراعاته في دخول بعض الأدوات كاللام، وإضافة بعض الكلمات.

ومن أمثلة ذلك:

- (أفعَلَ) التعجب:[٥٤]

يصاغ فعلا التعجب (أفعَل) و (أفعِل به) من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول، ولا معبّر عن فاعله بأفعل فعلاء. وقد يبنيان من فعل المفعول إن أُمِن اللبس.[٥٥]

وقال ابن مالك في ألفيته:[٥٦]

---

(٤٩) الأصول ١/ ٩٨
(٥٠) شرح التسهيل ١ / ٣٤٣
(٥١) الأصول لابن السراج ١/ ٨٦، ١٠٤، ٢٢٧
(٥٢) المرجع السابق ٣/ ١٧
(٥٣) الكليات للكفوي ١/ ١٠٠١
(٥٤) وقد يلحق به أفعل التفضيل
(٥٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤

وفي كلا الفعلين قِدْمًا لَزِما منعُ تصرّفٍ بحكمٍ حُتِما
وصغهما من ذي ثلاثٍ صُرّف قابلِ فضلٍ تمّ غيرِ ذي انتِفا

ونوع (أَفْعَلَ) في جملة التعجب من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين؛ فالبصريون يرون أنه فعل غير متصرف، والكوفيون ذهبوا إلى أنه اسم؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، وهو لم يتصرف.

وليس المراد هنا الحكم بين الفريقين، بل بيان القول في علة عدم التصرف، وأثر ذلك في الكلام، وبخاصة البصريون لأنهم مَن نصّ على عدم تصرف (أفعل).

فقد بوّب سيبويه في كتابه: " هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه"[٥٧].

ومعنى هذا الباب أنه قد يفرض عدم التصرف في اللفظ على الفعل وإن كان له أصلا متصرفا.

ثم يذكر سيبويه تحته علة عدم التصرف وأثر ذلك، فيقول: " وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَ الله! زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب. وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به.

لا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه[٥٨]، ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا.

وبناؤه أبدا من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفْعَل، هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالا واحدا يجرى عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما. وإن كان من حسن وكرم وأعطى، كما قالوا أجدل فجعلوه اسما وإن كان من الجدل، وأجرى مجرى أفكل"[٥٩]

---

(٥٦) ألفية ابن مالك ص ٤٢
(٥٧) الكتاب ١/ ٧٢
(٥٨) قال السيرافي: "وكثير من أصحابنا يجيز ذلك، منهم الجرمي، وكثير منهم يأباه، منهم الأخفش وأبو العباس المبرد" ا.ه شرح الكتاب ١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧
(٥٩) الكتاب ١/ ٧٢

فعلة عدم تصرفه عند سيبويه أنه وضع لمعنى التعجب، فجعل العرب له بناء ملازما له ولم يتصرفوا فيه لينضبط ذلك المعنى. ويظهر أثر عدم التصرف في تقييد رتبة أركان الجملة؛ "لا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه".

وكأن المبرد يشرح كلام سيبويه المتقدم بعبارة موجزة، فإنه نص على عدم التصرف صراحة فقال: "ومنها فعل التَّعجُّب وهو غير متصرف". ثم عقب بعلة ذلك: "لأنَّه وقع لِمَعْنًى، فمتى صرف زال المعنى". ذاكرا قاعدة كلية يمكن أن تطرد في هذا الباب: "وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ فهو يلْزم ذلك اللفظ لذلك المعنى"(٦٠)

وقول المبرد: "وقع لمعنى" أي: أنهم لما لم يضعُوا للتعجب حرفًا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه.(٦١)

وثمة علة أخرى لعدم تصرفه ولزومه صيغة الماضي، وهي أن صيغة المضارع تحتمل الحاضر والمستقبل، والمستقبل لا يتعجب منه، وهذه العلة عند ابن الأنباري هي الصحيحة في عدم تصرفه، يقول: "والثاني -وهو الصحيح- إنما لم يتصرّف؛ لأن المضارع يحتمل زمانين: الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظًا يحتمل الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكًّا"(٦٢)

والقاعدة المنصوص عليها في كلام النحاة أن "كل فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر"(٦٣) وأن "ما لا يتصرف لا يتصرف عمله"(٦٤)، وقد تقدم في كلام سيبويه أن من آثار عدم تصرف فعل التعجب تقييد رتبة أركان جملته؛ "لا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه". وقال الرضي: "ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل"(٦٥)

---

(٦٠) المقتضب للمبرد ٣/ ١٠٩، وانظر الأصول لابن السراج ١/ ١٠٦
(٦١) الإنصاف لابن الأنباري ١/ ١١٢
(٦٢) الإنصاف ١/ ١١٢
(٦٣) المقتضب للمبرد ٤/ ٨٧
(٦٤) الأصول لابن السراج ١/ ١٤٢
(٦٥) شرح الكافية في النحو ٤ / ٢٢٧

وهذا أثر نحوي، وثمة أثر صرفي ذكره الرضي في شرح الشافية، قال: "واتفق الجمع على ترك إدغام أفْعِل تعجبًا نحو أحْبِبْ؛ لكونه غير متصرف"(٦٦)

ـ عدم تصرف (ليس).

(ليس) فعل غير متصرف؛ "أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو: لست منطلقا ولست ولستما ولستم ولستن وليست أمةُ الله ذاهبةً، كقولك ضربوا وضربا وضربت"(٦٧)

وأما عدم تصرفه فإنه لا يأتي منه مثل ما يأتي من (كان) كالمصدر واسم الفاعل والمضارع والأمر. فكأنها بمنزلة حرف النفي كما يقول ابن عاشور.(٦٨)

وعلة عدم تصرفه هي استغناء دلالته في نفسه عن المضارع؛ فإنك "إذا قلت: (ضرب) و(كان) دللت على ما مضى، فإذا قلت: يضرب ويكون دللت على ما هو فيه وما لم يقع. وأنت إذا قلت: ليس زيد قائما غدا أو الآن أردت ذلك المعنى الذي في (يكون) فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها"(٦٩)

وهل أثَّر عدمُ التصرف على رتبة معمولها تبعا لقوة عملها؟

الجواب: أن قوة العمل تتأثر بتصرف الفعل في نفسه، ومن قواعد النحاة: "الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله"(٧٠). و"تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف

---

(٦٦) شرح الشافية في الصرف للرضي ٢/ ٢٣٩

(٦٧) المقتضب للمبرد ٤/ ٨٧ وقال المبرد بعده: "وهذا وجه تصرفها". ويعني: لحوق الضمائر ودخولها، وهو نوع من التصرف، يمكن أن نسميه اللحوق، أي أن الضمائر تلحق الفعل وإن لم يتصرف بنيةً. مثل الفعل (تعال) فهو غير متصرف وتلحقه بعض الضمائر كـ (تعالوا).

(٦٨) التحرير والتنوير لابن عاشور ٧/ ٣٥٤

(٦٩) المقتضب للمبرد ٤ / ٨٧

(٧٠) المرجع السابق ١/ ١٣٠، ٢٠٣

الفعل في نفسه"[٧١] - وأن "كل فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر"[٧٢] وأن "ما لا يتصرف لا يتصرف عمله"[٧٣]

وقد اختُلف في جواز تقديم خبر ليس عليها، فمنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج وابن مالك وغيرهم، وجوزه البصريون وابن جني وابن عصفور وغيرهم، واختلف النقل عن سيبويه.[٧٤]

ولم يخالف الكوفيون القواعد السابقة؛ لأن ليس فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان" مجراه لأنها متصرفة، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله.[٧٥]

ومنع تقديم معمول ليس لا ينفي فعليتها؛ بل إننا نظرنا إليها باعتبارين: الأصل والوصف، فأثبتنا لها الأصل وهو كونها فعلا، وسلبناها الوصف المتمثل في قوة عملها وجواز تقدم معمولها. ويمكن أن نطلق على هذا التحليل: "تبعيض الأحكام" أو "تفريق الأحكام".

وقد ذكر هذا الجمع ابن الأنباري مختارا مذهبَ الكوفيين لجريه على هذه القواعد، قال: "تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و "ليس" فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه؛ فنحن عملنا بمقتضى الدليلين: فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف؛ فاعتبرنا الأصل بالأصل؛ والوصف بالوصف. والذي يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو ضرب وقتل وشتم، فإنها لما كانت أفعالًا متصرفة أُثْبِتَ لها أصل العمل ووصفُه؛ فجاز إعمالها، وجاز تقديم معمولها عليها

---

(٧١) المرجع السابق ١/ ١٣٢
(٧٢) المقتضب للمبرد ٤/ ٨٧
(٧٣) الأصول لابن السراج ١/ ١٤٢
(٧٤) انظر: المقتضب للمبرد ٤/ ٨٧، الأصول لابن السراج ٢/ ٢٢٨ ، الخصائص لابن جني ١/ ١٨٩، الإنصاف لابن الأنباري ١/ ١٦٣ ، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٥٨، الفصول لابن معط ص ١٨١، شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٧٧
(٧٥) الإنصاف لابن الأنباري ١/ ١٣٠

نحو "عمرًا ضَرَبَ زيدٌ" وكذلك سائرها، والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب خصوصًا على مذهب البصريين؛ فإنها لما كانت أفعالًا غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها، وسلبت وصف العمل؛ فلم يجز تقديم معمولها عليها فكذلك ههنا"(٧٦)

.نماذج أخرى للعلاقة بين الرتبة والتصرف.

مضى في البحث منع تقدم معمول (أفعل) التعجب لعدم تصرفه، وكذا الاختلاف في منع تقدم خبر (ليس) وأن الراجح المنع لعدم التصرف. وفي باب الحال والتمييز مظهر آخر لمراعاة تصرف الفعل وأثره في حرية الحال او التمييز.

أما الحال؛ فمن أحوال رتبتها مع عاملها:

جواز تقدمها عليه أو تأخرها عنه إذا كان متصرفا، فيجوز أن تتأخر عنه، كـ:"جاء زيد راكبا"، "وأن تتقدم عليه" كـ: "راكبًا جاء زيد"، "وإنما يكون ذلك إذا كان العامل" فيها "فعلًا متصرفًا"، وتصرفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة(٧٧)

قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر﴾(٧٨):

"وانتصب خشعا وخاشعا وخاشعة على الحال من ضمير (يخرجون)، والعامل فيه يخرجون، لأنه فعل متصرف، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي، لأنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل وإن كان متصرفا. وقد قالت العرب: شتى تؤوب الحلبة، فشتى حال، وقد تقدمت على عاملها وهو تؤوب، لأنه فعل متصرف، وقال الشاعر:

سريعا يهون الصعب عند أولي النهى إذا برجاء صادق قابلوا البأسا

فسريعا حال، وقد تقدمت على عاملها، وهو يهون"(٧٩)

---

(٧٦) الإنصاف لابن الأنباري ١/ ١٣٢

(٧٧) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٩٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٩

(٧٨) سورة القمر: ٧

ويمتنع تقدم الحال على عاملها إذا كان غير متصرف، أي: يجب تأخرها، وذلك في ست مسائل، منها أن يكون العامل فعلًا جامدًا نحو: ما أحسنه مقبلًا!، فـ(مقبلا) حال، وهي واجبة التأخير عن عاملها، لكونه فعلًا جامدًا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه.[٨٠]

وأما التمييز، فقد أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا.[٨١]

قال ابن مالك: "تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا جائز وإن كان سيبويه لم يجزه ... فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلا غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع، فإن استجيز في ضرورة عُدَّ نادرا، كقول الراجز:

ونارُنا لم يُرَ نارًا مثلها قد علمتْ ذاك مَعَدٌّ كلُّها

أراد لم ير مثلها نارا، فنصب نارا بعد مثل، كما نصبوا زُبدا في قولهم: على التمرة مثلها زُبْدا ثم قدم نارا على مثل مع كونه عاملا لا يتصرف، ولولا الضرورة لم يُستَبح"[٨٢]

ويستثني من المتصرف كفي فلا يقال: (شهيدا كفي بالله) بإجماع، فإن كان الفعل جامدا امتنع بإجماع فلا يقال: (ما رجلا أحسن زيدا) كذا و (لا رجلا أحسن بزيد) كما يمتنع إذا كان عامله جامدا بإجماع.[٨٣]

- التصرف وأنواع (أنْ).

إن تصرف الفعل كان مراعًى في الأحكام التفصيلية لأبواب النحو؛ فقد كان بمنزلة الضابطِ للحكم، أو القيدِ في الحدّ، أوالفارقِ بين المسائل التي قد تتداخل أو تختلف

---

(٧٩) البحر المحيط ١٠/ ٣٦، وانظر: الهمع ٢/ ٣٠٩، التصريح ١/ ٥٩٤. وفي خزانة الأدب٣/ ٢١١: "فإذا كان العامل غير متصرف لم تتقدم الحال عليه ولا على صاحب الحال ألا ترى أنه لا يجوز هذا قائما زيد. ولا قائما هذا زيد"

(٨٠) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٩٦

(٨١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩

(٨٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٠

(٨٣) همع الهوامع ٢/ ٣٤٣ ، ٣٤٤

فيها جهة الكلام. ومن أبرز أمثلة ذلك: أثر تصرف الفعل التالي (أنْ) في بيان نوعها.

يقول ابن مالك في بيان (أن) الموصولة: "فتوصل (أنْ) بفعل متصرف مطلقا، ليتناول ذلك الفعل المضارع المتصرف نحو: أريد أن تفعل، والماضي المتصرف نحو، عجبت من أن أتيت، والأمر المتصرف نحو: أرسلت إليه بأن افعلْ وعُلِمَ بذكر "التصرف" قيدا لما توصل به أنْ، أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغي في الأشهر، ولا ماض كعسى، ولا أمر كهَلُمَّ في لغة بني تميم"(٨٤)

فإذا وليها فعل غير متصرف احتمل أن تكون مفسرة أو مخففة، وإذا كان الفعل متصرفا احتمل أن تكون مصدرية أو مفسرة، إلا إذا قبلها فعل فيه معنى القول فتحتمل المخففة والمفسرة والمصدرية.

قال الرضي: "فإن ولي (أنْ) فعل غير متصرف، كـ: ناديته أن ليس عندنا شيء. فهي مفسرة، أو مخففة.

وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض: احتملت أن تكون مصدرية وأن تكون مفسرة، ولا تحتمل المخففة لعدم العوض، وذلك كقوله تعالى: ﴿نودي أن بورك من في النار﴾(٨٥) بمعنى: أي بورك، أو بمعنى: بالمباركة، ولو قلنا: إن (بورك) بمعنى الدعاء، فهي مفسرة لا غير.

وإذا وليت ما فيه معنى القول، ووليها فعل متصرف مصدر بـ(لا)، جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية، نحو قولك: أمرته أن لا يفعل، وأوحي إليك أن لا تفعل، فإن كانت مخففة، فـ (لا) للنفي، ولا يجوز أن تكون للنهي، لأن المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية، فيرتفع الفعل. وإن كانت مفسرة جاز كون (لا) للنفي أو للنهي، فيرتفع الفعل أو ينجزم. وإن كانت مصدرية، انتصب الفعل، أي: بألا يفعل"(٨٦)

ومن مراعاة تصرف البنية أيضا:

---

(٨٤) شرح التسهيل ١/ ٢٢٣)
(٨٥) سورة النمل: ٨
(٨٦) شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٥، ٣٦

أ - لا تدخل لام الابتداء على فعل ماض إلا إن كان كان غير متصرف أو مقرونا بقد. وإن كان الماضي غير متصرف كنِعْمَ جاز أن تلحقه، لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إن زيدا لنعم الرجل.[٨٧]

ب - إن كان صدر الجملة المجاب بها القسم فعلا ماضيا غير متصرف مثبتا وخلا القسم من استطالة وجب اقترانه باللام وحدها كقول الشاعر:

لعمري لنِعم الفتى مالكٌ ... إذا الحربُ أصْلَتْ لظاها رجالا

وإن كان متصرّفا وجب اقترانه باللام مع (قد) أو (ربّما) أو (بما) بمعنى (ربما) وإن لم توجد الاستطالة والفعل غير متصرف وجب الاقتران باللام مفردة.

كقول الشاعر:

لعمري لنِعم الفتى مالكٌ ... إذا الحربُ أصْلَتْ لظاها رجالا

إن كان الفعل متصرفا فالأكثر أن يقترن باللام مع قد كقوله تعالى ﴿تالله لقد آثرك الله علينا﴾[٨٨] أو بربّما كقول الشاعر:

لئنْ نَزَحَتْ دارٌ لليلى لرُبّما ... غَنينا بخيْر والديارُ جميعُ

أو بما مرادفة ربما كقول عمر بن أبي ربيعة:

فلئنْ بانَ أهلُه ... لبما كان يُؤْهَلُ

وقد يستغنى باللام الفعل الماضي المتصرف كما في قوله تعالى: ﴿ولئنْ أرسلنا ريحًا فرأوه مصْفَرًّا لظَلُّوا من بعده يكفرون﴾[٨٩]

ج - جملة الشرط ولا تكون إلا مصدرة بفعل متصرف مجزوم بالأداة لفظا أو تقديرا. والأصل كون الجزاء جملة يصلح جعلها شرطا، وهي المصدرة بفعل

---

[٨٧] شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥، ٢٨

[٨٨] سورة يوسف: ٩١

[٨٩] سورة الروم: ٥١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٣، ٢١٤

متصرف، ماض مجرد من قد لفظا أو تقديرا، أو من غيرها، أو مضارع مجرد أو منفي بلا أولم.[٩٠]

د . بعض الكلمات إذا أضيفت إلى فعل؛ فإنه يجب أن يكون الفعل متصرفا، مثل (آية، لدن، ريث)[٩١].

النوع الثاني: تصرف الإعراب

تقدم أن (الفعل) هو الباب الرئيس في تصرف البنية، أما تصرف الإعراب فبابه (الاسم)، وعدم تصرف الاسم في الإعراب معناه "لزومه العلامة أو الموقع".

وثمة فرق بين العلامة والموقع الإعرابي فمن الأسماء ما هو مبني كالضمائر، ولا تقع الضمائر أيضا صفة أو موصوفة، فجمعت بين البناء وقصور تصرف الموقع، ومن الأسماء ما هو معرب ملازم لهذا الإعراب كبعض الظروف، فـ (مع) معرب ولكنه غير متصرف، و(فوق) لا يقع فاعلا أو مفعولا فهي غير متصرفة من حيث الموقع.

وللرضي نص مهم يفرق فيه بين نوعي تصرف الإعراب: العلامة والموقع. يقول فيه:

"إنما امتنع تصغير الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها، إذ لا تقع لا صفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط، فإنه تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات.

وأما مَنْ ومَا الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من (الذي) لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذي وحيث وإذ وإذا ومُنْذُ مثل الضمائر في مشابهة الحرف، وأقلُّ تصرفًا منها؛ لأنها مع كونه لا تقع صفات ولا صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعا من الإعراب.

---

(٩٠) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٤، ٧٥

(٩١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩

وأما (مع) فإنه وإن كان معربًا لكنه غير متصرف في الإعراب، ولا يقع صفة ولا موصوفًا، مع كونه على حرفين. وكذا (عند) لا يتصرف وإن كان معربًا على ثلاثة. وكذا لم يصغر (لَدُن) لعدم تصرفه"[٩٢]

وسأعرض في السطور الآتية نموذجين لهذا النوع: الأول: التصرف في باب الظروف، ودرجاتها فيه. والآخر: ما لازم إعرابا واحدا من غير الظروف. وليس هدفي الاستقصاء، بل التمثيل لمراعاة مفهوم التصرف عند بحث أبواب هذا العلم، والحرص على بيان أنواعه، وتصنيف المسائل من خلاله.

أولا: تصرف الظروف.

الظروف منها المتصرف ومنها غير المتصرف، قال السيوطي: "ظرف الزمان قسمان:

أحدهما: متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو ينتصب مفعولا به أو ينجر بغير (من) كسرني يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة وأجئت يوم الجمعة، و ﴿ليجمعنكم إلى يوم القيامة﴾[٩٣] ... الثاني: غير متصرف بأن لا يخبر عنه ولا يجر بغير (من) بل يلزم النصب على الظرفية أو يجر بـ (من)"[٩٤]. قال الكفوي: "والأصل في الظروف التصرف، وهو الصحيح"[٩٥]. وقال: "والظرف المتصرف هو ما لم يستعمل إلَّا منصوبًا بتقدير (في) أو مجرورا بـ (من). والظرف غير المتصرف هو ما لم يلزم انتصابه بمعنى (في) أو انجراره بـ (من)"[٩٦]

"ومن الظروف التي لا تتصرف ما ركب نحو خمسةَ عشرَ ،كقولك: فلان يتعهّدنا يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ. أي كل يوم وكل صباح ومساء، فمثل هذا لا يستعمل إلا ظرفا"[٩٧]

---

[٩٢] شرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٩، ٢٩٠
[٩٣] النساء: ٧٦
(٩٤) همع الهوامع ٢/ ١٣٩
[٩٥] الكليات ١/ ١٢٥
[٩٦] الكليات ١/ ٥٨٩
[٩٧] شرح التسهيل ٢/ ٢٠٣

وقال ابن السراج: "والأمكنة تنقسم قسمين: منها ما استعمل اسمًا يتصرف في جميع الإعراب وظرفًا، ومنها ما لا يُرفع ولا يكون إلا ظرفًا"[٩٨]

وهذه الظروف ليست على درجة واحدة من التصرف، بل هي درجات؛ فمنها متوسط التصرف، ومنها نادره، ومنها عديمه، ومنها ما يكون متصرف إذا كان نكرة، وغير متصرف إذا كان من يوم بعينه كـ (ضُحًى).[٩٩]

فمن متوسط التصرف: بينَ، وخلفَ، و وراءَ[١٠٠]

قال أبو حيان: "بين: ظرف مكان متوسط التصرف، تقول: هو بعيد بين المنكبين، ونقي بين الحاجبين. قال تعالى: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾، ودخولها إذا كانت ظرفا بين ما تمكن البينية فيه، والمال بين زيد وبين عمرو، مسموع من كلامهم. وينتقل من المكانية إلى الزمانية إذا لحقتها ما أو الألف، فيزول عنها الاختصاص بالأسماء، فيليها إذ ذاك الجملة الاسمية والفعلية، وربما أضيفت بينا إلى المصدر"[١٠١]

ومن نادر التصرف: دون، و تحت، وسَحَر (إذا أردتَ سحر يومك)

قال أبو حيان: "و﴿من دون الله﴾ متعلق بـ﴿يتخذ﴾، و(دون) هنا بمعنى غير، وأصلها أن يكون ظرف مكان، وهي نادرة التصرف إذ ذاك"[١٠٢] وقال: " والذي ذكر النحويون، هو ما ذكرت لك من كونها تكون ظرف مكان، وأنها قليلة التصرف نادرته"[١٠٣]، ومن تصرف (دون) دخول (مِن) عليها، ومثلها (تحت) و(فوق) وأشباههما.

---

(٩٨) الأصول لابن السراج ١/ ١٩٧، وانظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٩٥،٤٩٤ ، شرح الألفية لابن عقيل ٢/ ١٩٨، ١٩٩ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٢٦، ٥٢٧

(٩٩) البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ١١٢

(١٠٠) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٣٨٨، ٤٧٨ . قال: "خلف: ظرف مكان مبهم، وهو متوسط التصرف". وقال: "وراء، من الظروف المتوسطة التصرف".

(١٠١) البحر المحيط ٤٠١/١

(١٠٢) البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٨٤ ، وانظره ١/ ٦٥

(١٠٣) المرجع السابق ٢/ ٨٥

وأما سحر فقال سيبويه: "ومما لا يسن فيه إلاّ النصبُ قولهم: سير عليه سَحَرَ، لا يكون فيه إلاّ أن يكون ظرفاً، لأنَّهم إنما يتكلّمون به فى الرفع والنصب والجرّ، بالألف واللام، يقولون: هذا السَّحَرُ، وبأعلى السَّحرِ، وإنّ السَّحَرَ خيرٌ لك من أوّل الليل. إلاّ أن تَجعله نكرةً فتقولَ: سير عليه سَحَرٌ من الأسحار، لأنَه يَتمكّن فى الموضع"(١٠٤) إلى أن يقول: " كما أنَّ السَّحَرَ بالألف واللام متصرفٌ في المواضع التى ذكرتُ، وبغَيْرِ الألف واللام غيرُ متمكّن فيها"(١٠٥)

ومنها عديم التصرف فلا يفارق الظرفية أصلًا كـ: قط" في استغراق الماضي، "و: عوض" في استغراق المستقبل لا يستعملان إلا بعد نفي. "تقول: ما فعلته قط، و: لا أفعله عوض"، والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي، ولا أفعله في الزمن المستقبل(١٠٦)

أثر تصرف الظرف في الإعراب:

كان لتصرف الظرف نصيب من نظر النحاة والمعربين وبخاصة معربو القرآن، لما له من أهمية في توجيه معاني الكلام، فباعتبار تصرفه يجوز تعدد موقعه الإعرابي، وباختيار منعه من التصرف يحصر في الظرفية، وقد يكون عطفه أو العطف عليه مبني على تصرفه أو عدمه. فمثلا إذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف لم يقم مقام الفاعل، إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف، لزم نصبه على الظرفية أو انجراره بمن، نحو: من قبلك.(١٠٧)

---

(١٠٤) الكتاب ١/ ٢٢٥

(١٠٥) الكتاب ١/ ٢٢٦، وانظر المقتضب ٤/ ٣٥٣، ٣٥٤، وهمع الهوامع ١/ ١٠٦. وقال ابن مالك في باب النائب عن الفاعل: "وقيدت الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصا تنبيها على أن غير المختص لا يصلح للنيابة كوقت وزمن ومدة، فلا يقال في سرت وقتا: سير وقتٌ لعدم الفائدة، بخلاف سرت وقتا معينا وزمنا طويلا ومدة من النهار، فإن الظرف فيه مختص والإسناد إليه مفيد. وقيدته بالتصرف تنبيها على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة كسَحَر معينا، وثَمّ فلا يقال في أتيت سحرَ وجلست ثَمَّ: أُتي سحر وجُلس ثم؛ لأن الظرفية لا تفارقهما ولا يسند إليهما منصوبين حكما لمحلهما بالرفع"ا.ه انظر شرح التسهيل ٢/ ١٢٧

(١٠٦) انظر: التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري ١/ ٥٢٦

(١٠٧) انظر شرح الكافية ١/ ٢١٦

"وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو، لا فإن كان غير متصرف، نحو زيد عندك، فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح، نحو: أنت مني مكان قريب، ودارك مني يمين أو شمال"(١٠٨)

ومن ذلك منع نصب (إذ) :

ففي قوله تعالى: ﴿وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾(١٠٩) ونحوه من مواضع (إذ). فقد ذهب كثير من المفسرين - منهم الزمخشري وابن عطية - إلى أن (إذ) منصوب بفعل مقدر تقديره (اذكر)(١١٠).

وأنكر ذلك أبو حيان، وجعله من الأقوال التي يجب أن ينزه عنها كتاب الله، وقال: "وهذا ليس بشيء، لأن فيه إخراجها عن بابها، وهو أنه لا يتصرف فيها بغير الظرفية، أو بإضافة ظرف زمان إليها. والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: قالوا أتجعل، أي وقت قول الله للملائكة: إني جاعل في الأرض، قالوا أتجعل، كما تقول في الكلام: إذ جئتني أكرمتك، أي وقت مجيئك أكرمتك، وإذ قلت لي كذا قلت لك كذا. فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح، وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به، وارتبكوا في دهياء وخبطوا خبط عشواء"(١١١)

- ومن ذلك منع عطف (حول):

قال الله تعالى: ﴿ولتنذر أم القرى ومن حولها﴾(١١٢) أم القرى: مكة. والمعنى: ولتنذر أهل أم القرى ومن حولها وهم سائر أهل الأرض، وحذف أهل لدلالة المعنى عليه؛ لأن الأبنية لا تنذر كقوله: ﴿واسئل القرية﴾ لأن القرية لا تسأل. ولم تحذف (مَنْ) فيعطف (حولها) على (أم القرى)؛ لأن حول ظرف لا يتصرف فلو عطف على أم القرى لزم أن يكون مفعولا به لعطفه على المفعول به؛ وذلك لا يجوز لأن في

---

(١٠٨) شرح الكافية ١/ ٢٥٠

(١٠٩) البقرة: ٣٠

(١١٠) انظر الكشاف للزمخشري ١/ ١٢٤، وقال: "وإذْ نصب بإضمار اذكر. ويجوز أن ينتصب بقالوا". المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ١١٦. وتفسير القرطبي ١/ ٢٦٢

(١١١) البحر المحيط ١/ ٢٢٤. وانظر ١/ ٢٢٤. ٥/ ٢٠٣

(١١٢) الأنعام: ٩٢

استعماله مفعولا به خروجا عن الظرفية، وذلك لا يجوز فيه لأنه كما قلنا لم تستعمله العرب إلا لازم الظرفية غير متصرف فيه بغيرها.[١١٣]

- و (ثَمَّ) اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو ﴿وأزلفنا ثَمَّ الآخرين﴾[١١٤] وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى: ﴿وإذا رأيت ثَمَّ رأيت﴾[١١٥] قاله ابن هشام [١١٦].

- ولا يجوز مجيء (فوق) مفعولا به على الراجح.

قال الله تعالى: ﴿فاضربوا فوق الأعناق﴾[١١٧]. - قال عكرمة: (فوق) على بابها، وأراد الرؤوس إذ هي فوق الأعناق...

قال أبو حيان: فإن كان قول عكرمة تفسير معنى فحسن ويكون مفعول (فاضربوا) محذوفا. وإن كان أراد أن فوق هو المضروب فليس بجيد؛ لأن فوق من الظروف التي لا يتصرف فيها؛ لا تكون مبتدأة ولا مفعولا بها ولا مضافا إليها إنما يتصرف فيها بحرف جر كقوله: ﴿من فوقهم ظلل﴾ هذا هو الصحيح في فوق وقد أجاز بعضهم[١١٨] أن يكون فوق في الآية مفعولا به وأجاز فيها التصرف قال: تقول فوقك رأسك بالرفع وفوقك قلنسوتك بالنصب"[١١٩]

ثانيا: ما لازم إعرابا واحدا من غير الظروف.

فلم يتصرف فيه برفع أو جر أو نصب على المفعولية ولا تدخلها اللام. وذلك مثل: سبحان ومعاذ الله، وحنانيك ولبيك، وكافَّةً وطُرًّا وقاطبةً ... وغيرها

وقد نص سيبويه على أن من المصادر ما وضعت موضعا واحدا لا تتصرف فى الكلام تصرف المصادر الأخرى، قال: "هذا باب أيضا من المصادر

---

(١١٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٥٨٣
(١١٤) الشعراء: ٦٤
(١١٥) الإنسان: ٢٠
(١١٦) مغني اللبيب ص ٦٢
(١١٧) الأنفال: ١٢
(١١٨) قال الأخفش: "هو جائز غير أن العرب لم تقله". نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٢٤
(١١٩) البحر المحيط ٥/ ٢٨٦

ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف فى الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر. وتصرفها أنها تقع فى موضع الجر والرفع وتدخلها الألف واللام. وذلك قولك: سبحان الله، ومعاذ الله وريحانه، وعمرك الله إلا فعلت " وقعدك الله إلا فعلت"[١٢٠]

قال سيبويه: باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا .. فحنانيك لا يتصرف، كما لا يتصرف سبحان الله[١٢١]

ولما ذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ (كافةً) صِفَةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، في إعراب ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾[١٢٢] وقال: "إلا إرسالةً عامةً لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم، ومَنْ جعله حالًا من المجرور متقدمًا عليه فقد أخطأ" [١٢٣]

قال ابن مالك: "وما استعملت العربُ (كافة) قط إلا حالًا، كذا قال ابن برهان[١٢٤]، وكذلك أقول"[١٢٥]

قال سيبويه: "فصار طرا " وقاطبة بمنزلة "سبحان الله" فى بابه، لأنه لا يتصرف كما أن طرا وقاطبة لا يتصرفان"[١٢٦] وقال الرضي: «وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو: (كافة)، و (قاطبة) ولا تضافان. وتقع (كافة) في كلام مَنْ لا يوثق بعربيته مضافة غير حالٍ، وقد خُطِّئوا فيه»[١٢٧]. اهـ.

وقال أبو حيان: «أما (كافة) بمعنى (عامة) فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون

---

[١٢٠] الكتاب ١/ ٣٢٢ "يريد سيبويه بقوله: فقعدك الله يجري على هذا المجرى أن فعل المصادر قد يترك ويكون بمنزلة ما استعمل الفعل فيه فقعدك بمنزلة قولك: وصفك الله بالثبات وأنه لا يزول. يريد سألتك بوصفك الله بالثبات ثم حذف الفعل والباء. ولا يستعمل فيه الفعل ولا الباء وهو مصدر لا يتصرف أي: لا يستعمل في غير هذا الموضع من الكلام ولا يستعمل إلا مضافا". انظر خزانة الأدب ٢/ ٢١

[١٢١] الكتاب ١/ ٣٤٨

[١٢٢] سورة سبأ: ٢٨

[١٢٣] الكشاف ٣/٢٦٠.

[١٢٤] شرح اللمع، لابن برهان (١/١٣٧ ـ ١٣٨).

[١٢٥] شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٧

[١٢٦] الكتاب ١/ ٣٦٧

[١٢٧] «شرح الكافية» (١/٢١٥).

إلا حالًا، ولم يُتصرفْ فيها بغير ذلك"[١٢٨]

***

النوع الثالث: تصرف النيابة.

المقصود بهذا النوع: جوازُ نيابةِ كلمةٍ عن أخرى في العمل، وصحةُ وقوعِها موقعَها في الجملة. والمبدأ الكلي الذي يحكم هذا النوع هو نظرية الأصل والفرع، وتحته جملة من الضوابط التي أحكمت بناء الفكر النحوي في هذا الباب مثل:

- "ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة"[١٢٩]

- "الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع"[١٣٠]

- "ما لا يتصرف لا يتصرف عمله"[١٣١]

- "لا يجوز التسوية بين الأصول والفروع؛ لأن الفروع تنحط عن درجات الأصول"[١٣٢]

- "الأصول لقوّتها يُتصرف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها"[١٣٣]

---

(١٢٨) «البحر المحيط» ٢٨١/٧ ـ ٢٨٢

(١٢٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٧

(١٣٠) الإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٥٠٥

(١٣١) الأصول لابن السراج ١/ ١٨٥

(١٣٢) الإنصاف لابن الأنباري ١/ ١٨٥

(١٣٣) الخصائص لابن جني ٢/ ٢٠٦، وقال ابن جني هذه العبارة في مسألة ورود المصدر في الأصل مؤنثا ومنع التأنيث في المحمول عليه كالواقع صفة، قال: "فإن قلت: فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثًا نحو: الزيادة والعبادة، والضؤولة، والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة، والسياطة ـ وهو كثير جدًّا ـ فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثًا فما هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه. قيل: الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه. وذلك أن الزيادة، والعبادة، والجهومة والطلاقة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التاء لها لا يخرجها عمَّا ثبت في النفس من مصدريتها. وليس كذلك الصفة؛ لأنه ليست في الحقيقة مصدرًا، وإنما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة إليه. فلو قيل: رجل عدل، وامرأة عدلة، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يظن بها أنها صفة حقيقية؛ كصَعْبة من صعب، وندبة من ندب، وفخمة من فخم، ورطبة من رطب. فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس

ـ " وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه، ولا يجوز أن يتصرف تصرفه"(١٣٤)

وهذا النوع أعم أنواع التصرف من حيث أفراده؛ إذا إنه يشمل الاسم والفعل والحرف، بخلاف تصرف البنية الذي يغلب عليه الفعل، وتصرف الإعراب الذي يغلب عليه الاسم. ومن ذلك:

ـ نيابة اسم الفعل عن الفعل.

ليس كل ما عمل عمل الفعل تصرف تصرفه، وأعطي ما يصلح لأصله وهو الفعل، وقد يكون للمصدر ما للفعل لأنه منه، بخلاف اسم الفعل الذي يشارك الفعل معناه فإنه لا يتصرف تصرف. يقول سيبويه:

"واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عليه زيدا، تريد به الأمر، كما أردت ذلك فى الفعل حين قلت: ليضرب زيدا؛ لأن عليه ليس من الفعل، وكذلك (حذره زيدًا) قبيحة، لأنها ليست من أمثلة الفعل. فإنما جاء (تحذيرى زيدا)؛ لأن المصدر يتصرف مع الفعل، فيصير حذرك فى موضع احذر، وتحذيرى فى موضع حذرنى؛ فالمصدر أبدا فى موضع فعله. ودونك لم يؤخذ من فعل، ولا عندك ينتهى فيها حيث انتهت العرب"(١٣٥)

ولضعف الفروع ـ اسم الفعل ـ عن الأصول ـ الفعل ـ مُنِعَ تقدم معمولاتها عليها "وما لا يتصرف لا يتصرف عمله"(١٣٦). وهو اختيار البصريون في هذه المسألة.

"وقالوا: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفَهُ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال

المصدر نحو: الجهومة والشهومة والطلاقة والخلاقة. فالأصول لقوتها يتصرف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها"

(١٣٤) الأصول لابن السراج ١/ ٢٦٦
(١٣٥) كتاب سيبويه ١/ ٢٥٢
(١٣٦) الأصول لابن السراج ١/ ١٨٥

إذا كان العامل فيها غير فعل؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك ههنا؛ إذ لو قلنا: إنه يتصرَّف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول"[١٣٧]

- (أنّ) و (كي) لا تتصرفان تصرف (أنْ).

أنّ وأنْ يشتركان في أنهما من الحروف المصدرية، ولكن (أنْ) هي الأصل في هذا الباب بخلاف أنّ؛ لذا قبح استعمال (أنّ) في ابتداء الكلام، فيجوز أن تقول: (أن تصومَ خير لك) ولا يجوز (أنّك تصوم خير لك) وقد وصمه سيبويه بالقبح إشارة إلى عدم جوازه. فقال "ألا ترى أنه يقبح أن تقول: أنَّك منطلق بلغني أو عرفت"[١٣٨] .. أي: في ابتداء الكلام

قال ابن السراج: "وإنما استقبح ذلك - وإن أردت تقديم الفعل - لامتناعهم من الابتداء بأن المفتوحة لأنها إنما هي بمنزلة "أنْ" الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر. وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه، فلا يجوز أن يتصرف تصرف "أن" الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها. فأما "أنْ" الخفيفة التي تنصب الفعل، فإنها يبتدأ بها؛ لأن الفعل صلة لها، وقد نابت هي والفعل عن مصدر ذلك الفعل، ولا يلي أنْ الخفيفة الناصبة للفعل إلا الفعل و"أنَّ" الشديدة ليست كذلك لأنه لا يليها إلا الاسم"[١٣٩]

- وأما (كي) فقد قال ابن مالك:"أشرت بالتنبيه على أن (كي) لا تخلو من لام التعليل إلى أنها لا تتصرف تصرف "أنْ" فإنَّ أنْ يبتدأ بها، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافًا إليها ومجرورة بأكثر حروف الجر. وكي لا تقع إلا مجرورة باللام، أو مقدرًا معها اللام"[١٤٠]

- (إنّ) فرع الفعل.

---

(١٣٧) الإنصاف لابن الأنباري ١/ ١٨٥ ، وانظره ٢/ ٥٠٥
(١٣٨) الكتاب ٣/ ١٢٤
(١٣٩) الأصول ١/ ٢٦٦
(١٤٠) شرح التسهيل ١/ ٢٢٢

إن وأخواتها من النواسخ فروع على الفعل في العمل، فالأصل في الفعل التصرف والعمل، وقوته في التصرف تابعة لقوته في عمله، "والعمل الفرعي للفعل: أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب، كما عرفت في باب الفاعل عند قوله: والأصلي أن يلي فعله، فلما أعملت العمل لفرعيتها لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول، كما تصرف في معمولي الفعل، لنقصانها عن درجة الفعل"، والفرع لا يتصرف عمله كالأصل.(١٤١)

- (هل) فرع الهمزة.

الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولها من التصرف والأحكام ما ليس لسائر أدوات الاستفهام الأخرى، و ترد لطلب التصور نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ ولطلب التصديق نحو: أزيد قائم؟ . وهل مختصة بطلب التصديق فحسب نحو: هل قام زيد؟. وجميع أدوات الاستفهام لطلب التصور.(١٤٢)

قال الرضي: "ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء، والواو، وثم، ولا تدخل (هل) عليها، لأنها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها، وهذه الحروف تدخل على (هل) ولا تدخل على الهمزة؛ لكونها أصلا في الاستفهام الطالب للتصدر، قال تعالى: ﴿فهل أنتم مسلمون﴾"(١٤٣)

مقلوب القاعدة: إعطاء الفرع ما ليس للأصل: (كم) والعدد.

تقدم أن الفرع ينحط عن الأصل ولا يتصرف تصرفه، وليس له ما للأصل من خصائص، وأن ما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء نفسه، كما يقول ابن السراج.(١٤٤)

وقد ذكر سيبويه أن (كم) بمنزلة العدد: "أما كم في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته، ولا محمولا على ما حمل عليه. وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو ثلاثين

---

(١٤١) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٩
(١٤٢) مغني اللبيب ص ٤٥٦
(١٤٣) شرح الكافية ٤/ ٤٤٨
(١٤٤) الأصول لابن السراج ١/ ٢٦٦

وأربعين ... واعلم أن (كم) تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم"[١٤٥]

فـ (كم) انتصب التمييز بها بعدها كالعدد تماما، وزادت في التصرف على الأصل بأن جاز الفصل بينها وبين معمولها، ولا يجوز ذلك في العدد، فكيف يعطَى الفرع ما ليس للأصل؟

أجاب عن هذا ابن الأنباري بقوله: " قلنا: إنما جاز الفصل بين كم ومميزها جوزًا حسنًا دون "ثلاثين" ونحوه لأن كم مُنِعَتْ بعض ما لثلاثين من التصرف؛ فجعل هذا عوضًا مما مُنِعته، ألا ترى أن "ثلاثين" تكون فاعلة لفظًا ومعنًى، كقولك: ذهب ثلاثون، وتقع مفعوله في رتبتها، كقولك: أعطيت ثلاثين، ولا يكون ذلك في كم، فلما مُنِعَتْ كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف لا يكون لثلاثين؛ ليقع التعادل بينهما، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها في الشعر، قال الشاعر:

على أنني بعد ما قد مضى ... ثلاثُون لِلْهَجْر حَوْلًا كَمِيلًا

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ العَجُول ... ونَوْحُ الحمامة تدعو هَدِيلًا

ففصل بين "ثلاثين" وبين مميّزها بالجار والمجرور، وإن كان قليلًا لا يقاس عليه، والله أعلم"[١٤٦]

وأرى أن كلامه لا يطرد في باب نيابة الفروع عن الأصول، وإلا لجعلنا الجميع أصولا، لها تصرف تشترك به مع غيرها، وتصرف آخر تنفرد به.

والحمد لله رب العالمين

***

---

[١٤٥] الكتاب ٢/ ١٥٧

[١٤٦] الإنصاف ١/ ٢٥٠

الخاتمة:

يمكن أن أن نبرز أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط الآتية:

ـ ورد ذكر التصرف بكثرة في كلام النحاة، وكان مراعًى، في الحدود والتقعيد والتوجيه، ومعيارا لتصحيح الإعراب أو تضعيفه.

ـ التصرف هو: "عدم لزوم الكلمة حالا واحدة أو حالات محصورة". و"عدم التصرف": "لزوم الكلمة حالا واحدة أو حالات محصورة".ويمكن أن نزيد:"من بنية أو إعراب أو نيابة".

ـ ثمة فرق بين الاتساع والتصرف، إذا الاتساع أعم من التصرف، فكل تصرف اتساع، وليس كل اتساع تصرفا. وهي علاقة العموم والخصوص المطلق.

ـ قد يرد التصرف في كلام النحاة ويراد به المعنى اللغوي، وهو التقلب أو التغيّر.

ـ التصرف وعدمه يؤثران في قوة العمل ورتبة المعمولات.

ـ الأنواع الكبرى للتصرف ثلاثة:

١ ـ تصرف البنية: ما لا يلزم بناء واحدًا من الأفعال.

٢ ـ تصرف الإعراب: ما لا يلزم علامة أو موقعا من الأسماء.

٣ ـ تصرف النيابة: جوازُ نيابةِ كلمةٍ عن أخرى في العمل، وصحةُ وقوعِها موقعَها في الجملة.

ويوصي البحث بتتبع الجزئيات المتشابهة في علوم العربية لاستنباط النظريات والمعاني الكلية؛ للوقوف على أسرار البناء النحوي للسان العربي، وألا يقنع القارئ للتراث النحوي بفهمه الأوليّ للكلمات الوارد في نصوص النحاة؛ فإن لكل كلمة ميزانا وظاهرا ومفهوما، وليحاول الباحث أن يجمع الكلمات التي تكثر في كلامهم ويصنفها من حيث المعنى اللغوي أو الاصطلاحي.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب العربية.

١. الأشباه والنظائر، للسيوطي، ط.مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م
٢. الأصول، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط.الرسالة، ١٩٨٨م
٣. الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، د.أحمد سليمان ياقوت
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ط. المكتبة العصرية، ١٩٩٧م.
٥. البحر المحيط، لأبي حيان، ط. دار الفكر، الثانية، ١٩٨٣م.
٦. التحرير والتنوير، لابن عاشور، ط. الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
٧. التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، ط.عيسى الحلبي
٨. التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، ط.عالم الكتب، الأولى، ١٩٩٠م
٩. حاشية الصبان على "شرح الألفية" للأشموني، ط. عيسى الحلبي.
١٠. خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة.
١١. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، ط. دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
١٢. شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط.دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م
١٣. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي مختون، ط. دار هجر، القاهرة، الأولى، ١٩٩٠.
١٤. شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط. عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.
١٥. شرح الشافية، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخران، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م
١٦. شرح الكافية، للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٨٥م.
١٧. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد مهدلي، وعلي سيد، ط.دار

الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م
١٨. شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق فائز فارس، الكويت، الأولى، ١٩٨٤م
١٩. الفصول، لابن معط، تحقيق محمود الطناحي، ط. عيسى الحلبي.
٢٠. الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. دار الجيل، بيروت، الأولى.
٢١. الكشاف، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٢. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
٢٣. الكليات، لأبى البقاء الكفوي، ط. وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٨٢م.
٢٤. لسان العرب، لابن منظور، ط.دار صادر، بيروت، ١٤١٤ه
٢٥. المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق: الرجالي الفاروق، ط. مؤسسة دار العلوم، قطر، ١٩٩١م.
٢٦. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد حمدالله، ط. دار الفكر، الأولى ١٩٩٢م.
٢٧. المفصل، للزمخشري (بشرح ابن يعيش)، ط. عالم الكتب، بيروت.
٢٨. مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط.دار الفكر، ١٩٧٩م
٢٩. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني، ط. عيسى الحلبي.

ثالثا: البحوث.

١ـ الاتساع عند ابن الشجري، لسعد الدين إبراهيم. مجلة التراث العربي، دمشق، ع١٣٠، ٢٠١٣

٢ـ الاتساع قديما، لقاسم محمد صالح. مجلة جرش للبحوث، الأردن مج ٨، ع٢، ٢٠٠٤